تيسير النحو في كتب المعاصرين
كتاب (النحو كما أراه أنا) أنموذجاً

المدرس الدكتور
غزوان حميد عبد السعيدي
جامعة الكوفة ـ كلية الفقه
ghazwanh.alshamkhawee@uokufa.edu.iq

Facilitating grammar in contemporary books
The book (Grammar as I see it) as a model

Lecturer Dr.
Ghazwan Hamid Abdul-Saedi
University of Kufa - College of Jurisprudenc

ملخص:ـ

شرعت بعد التوكل على الله أنظر في كتاب (النحو ما أراه أنا)، للأستاذ الدكتور عائد الحريزي، فإذا به مادة غير قليلة في التيسير النحوي؛ وكان الدكتور عائد قد ابتكر مسائل مهمة في تيسير النحو.

إذ إن الدكتور قد بث في كتابه مسائل نحوية جمة توكد أن النحاة قد أغفلوا بعض آيات الله والسير على خطاها في وضع القاعدة النحوية والتجأوا إلى أقوال نثرية أو أبيات شعرية من هنا أو هناك، ومن هنا كانت دراستي هي النظر والقراءة في الكتاب وقد اخترنا بعض المسائل التي تناولت التيسير النحوي كالاعتماد على القرآن الكريم في وضع القواعد النحوية، ونبذ جميع ما يتعارض مع القرآن الكريم من قياس خاطىء أو تعليل ممجوج، واتباع كل مذهب كوفي في توسعة يضع القواعد النحوية.

الكلمات المفتاحية: التيسير، النحو، الكتاب، المعاصرين، الانموذج.

Abstract:

We set out after depending on God, we look at the book (as I what I see), our teacher, Dr. return Harizi, if it is a few items in the facilitation grammar; Dr. return has created significant issues in facilitating the way. As the Dr. may broadcast in his grammatical issues of great attest that grammarians have overlooked some of the ayatollahs and walk it down in grammatical Qaeda and sought refuge in the words of prose or a poem from here or there mode, hence the study is to look and read in the book We have chosen some of the issues which dealt with facilitation grammar such as relying on the Koran in the development of grammatical rules, and the rejection of all that is contrary to the Koran n erroneous measurement or explanations repugnant, and follow all the doctrine of kufi in expansion puts grammatical rules smoothly and God for success.

Key Words: simplification, arabik grammar, book, contemporary, model.

المقدمة:ـ

الحاجة إلى فهم القواعد النحوية وتيسيرها للدارسين باتت ملحة فمنذ عهد مبكر كان النحاة قد وضعوا أيديهم على تيسير النحو وتقديمه بصورة سهلة بين أيدي الدارسين وكان عمل المختصرات النحوية أول بادرة في هذا الباب ،ولعل مقدمة خلف الأحمر في النحو أول صنيع لتشذيب النحو وتيسيره ومن ثم توالت المختصرات رغبة في التيسير.

كان من مظاهر التيسير في الدرس النحوي أن عمد المؤلفون الى تسمية كتبهم بأسماء محببة لدى العامة، من مثل صنيع أبي جعفر النحاس الذي صنع مختصرا في النحو وسماه التفاحة في النحو. لقد تهالك النحاة على شرح المختصرات بغية التيسير والتسهيل ثم وضعوا شروحا على الشروح، ثم عادوا فاختصروا ثم توسعوا فزادوا النحو صعوبة ووعورة فنفر الناس منه أيما نفور وعزفوا عنه عزوفا. فحدثت الجفوة بين الدرس النحوي ودارسه.فكان لا بد من مد أواصر الترابط وتوثيق اللحمة بين الدرس النحوي وطالبه و وضع حد لهذه القطيعة وانعاش الدرس النحوي وارشافه بماء التيسير السائغ لدى الدارسين، فانبرى لذلك فريق من الدارسين ففطنوا لتيسير النحو وجالوا نظرهم في صعوبته وبذلوا جهد محاولتهم لتيسير النحو واقتلاع الشوك من أرضه اليباب وزرعوها وردا وأرشفوها عطرا فواحا، ومن هؤلاء الدارسين المحدثين أستاذنا الدكتور عائد كريم علوان الحريزي الذي حاول أن يضع منهجا لتيسير النحو وإرجاعه إلى ينبوعه الصافي وهو القرآن الكريم، فوضع كتابه (النحو كما أراه أنا) .

وشرعت بعد التوكل على الله أنظر في كتاب (النحو كما أراه أنا)، أتتبع مسائله التي تناولت التيسير النحوي وأتأملها وأدرسها دراسة واعية في غير انحياز. فإذا به مادة غير قليلة في التيسير النحوي؛ وكان الدكتور عائد قد ابتكر مسائل مهمة في تيسير النحو.

إذ إن الدكتور عائد قد بث في كتابه مسائل نحوية جمة توكد أن النحاة قد أغفلوا بعض آيات الله والسير على خطاها في وضع القاعدة النحوية وألتجأوا إلى أقوال نثرية أو أبيات شعرية من هنا أو هناك، ومن هنا كانت دراستنا هي النظر والقراءة في الكتاب وقد اخترت بعض المسائل التي تناولت التيسير النحوي كالاعتماد على القرآن الكريم في وضع القواعد

النحوية، ونبذ جميع ما يتعارض مع القرآن الكريم من قياس خاطىء أو تعليل ممجوج، واتباع المذهب الذي ينسجم ووضع القواعد بيسر وسهولة ومن الله التوفيق.

أولاً: إكمال الضوابط النحوية من خلال الظواهر النحوية واللغوية التي جاء عليها القرآن الكريم.

فممّا لا شك فيه أنّ القرآن الكريم هو النّص السّماوي الذي أعجز فصحاء العرب وبلغاءهم عن مجاراته أو حتى الإتيان بآية من مثله: ((فألفاظ القرآن هي لبُّ كلام العرب وزبدته وواسطته وكرائمه... وما عداها وعدا الألفاظ المتفرّعات عنها والمشتقّات منها هو بالإضافة إليها كالقشور والنّوى بالإضافة إلى أطايب الثمرة، وكالحثالة والتّبن بالإضافة إلى لبوب الحنطة))[١].

وقد أجمع النّحويّون على أنَّ القرآن الكريم هو الينبوع الصّافي للشواهد الفصيحة، وعلى الرّغم من ذلك لم يطلق جمهور البصريّين الاستشهاد به، وإنّما: ((ضيّقوا في هذا أشد الضّيق))[٢]، وحصروه بما يتلاءم مع أصولهم وأقيستهم، وهذا جعلهم لا يستشهدون بآية إلاّ إذا تأيّدت بالسّماع، وكانوا لا يجيزون القياس عليها إذا كانت فريدة في بابها، انطلاقاً من منهجهم الذي يقضي الاستشهاد بالكثير الشّائع، فإن جاءت آية مخالفة لأقيستهم أخضعوها للتأويل والتّقدير؛ لكي تصحّ أصولهم وتثبت[٣]. في حين كان الكوفيّون يستشهدون بالقرآن الكريم كثيراً، وهم في استشهادهم: ((يؤثرون في أغلب الأحوال عدم التّأويل والتّقدير، ويأخذون بظاهر الآيات))[٤].

وهنا يقرر الدكتور عائد الحريزي أن توضع القواعد النحوية على ما جاء في القرآن الكريم من آيات بينات، وأن يترسم تراكيبها ونحوها من غير تأويل أو تقدير.

ومن الشواهد القرآنية التي أوردها الدكتور عائد الحريزي هي جواز مجيء جواب الشرط جملة اسمية غير مقترنة بالفاء[٥] بناء على ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ (سورة الشورى ٣٧) وكقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ (سورة الشورى ٣٩). فأن النحاة لم يتخذوا هاتين الآيتين دليلا على أن القرآن يجعل من اقتران الجواب بالفاء في هذه الصورة على وجه الجواز لا الوجوب ولم يقروا بعدم اقتران جواب

الشرط بالفاء فيهما ويقصروا ذلك على أسلوب القرآن لكنهم رحمهم الله تأولوا الآيتين فابن هشام الانصاري (ت٧٦١) يقول: ((فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدهما، ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء، مثل (وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير)، وقول بعضهم إنه على إضمار الفاء تقدم رده))[٦].وقد رده بأن ذلك مقصور على الضرورة.

وما الذي يمنع من القول إن إذا شرطية في الآيتين على وجهها، لكن جوابها لم يقترن بالفاء بدليل لو حذفنا (هم) منها لبانت دلالتهما الشرطية حين نقول في تفسيرهما و:إذا أصابهم البغي ينتصرون. وبدليل أننا لوضعنا (إن) موضع (إذا) لقلنا: إن غضبوا يغفروا، وإن صابهم البغي ينتصرون. وإذا كانوا قد جعلوا (إذا) ظرفية فقك، ليخرجوا من إشكال عدم اقتران الجواب بالفاء، فما قولهم في قوله تعالى:(وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) (الإنعام ١٢١) ولا سبيل إلى وجه آخر غير أن (إن) شرطية هنا، والجواب جملة اسمية غير مقترن بالفاء[٧].

ومن القواعد التي ذكرها الدكتور عائد الحريزي هي عدم اشتراط مجيء (إن) المخففة النافية مع (إلا) [٨].

ولقد نسب أبو جعفر النحاس إلى الكسائي أنه لا يجيز مجيء (إنْ) نافية إلا مع (إلا) ووافقه هو في ذلك[٩]. ويرى بعض الباحثين أنَّ (إنْ) جاءت في القرآن من دون أن يكون بعدها إيجاب، فلم ينتقض نفيها بـ(إلا) في قوله تعالى: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ يونس ٦٨، ثم ذكر بعدها آيات أخر تؤكد صحة رأيه ورجاحته[١٠]. وقد ورد في كتاب المحتسب لأبي الفتح بن جني عند تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ الأعراف ١٩٤، قوله: ((ينبغي- والله أعلم – أن تكون (أن) هذه بمنزلة (ما) فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم ، فأعمل (إن) إعمال (ما)...))[١١]، ويمكن أن يستشف من كلام ابن جني أنه يجيز مجيء (إن) نافية في الإيجاب.

وإذا كان في كلام ابن جني إشارة فحسب إلى جواز ذلك، فإن الشيخ محمد عبد الخالق عظيمة عرض لهذه المسالة على وجه التفصيل وبسط القول فيها، ومن هنا يمكن القول: إنَّ الدكتور خليل لم يأت برأي جديد عما ذكره عظيمة.

جاء في كتاب دراسات لأسلوب القرآن: إنَّ (إنْ) يكثر مجيئها نافية قبل (إلا) أو (لما) ، ولكنها جاءت نافية من دونهما، يقول: ((الكثير أن تأتي (إن) النافية قبل (إلا) أو (لما) التي بمعناها وقد جاءت وليس بعدها (إلا) أو (لما) في قوله تعالى:

١. ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ يونس ٦٨.

٢. ﴿وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ فاطر ٤١.

٣. ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ الأحقاف ٢٦.

٤. ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ الأنبياء ١٠٩.

٥. ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾ الانبياء ١١١.

٦. ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا﴾ الجن ٢٥ [١٢].

ثانياً: الغاء القول بالزائد ولا سيما في القرآن الكريم والتركيز في المعنى الذي جاء من أجله.

ذكر الدكتور عائد الحريزي نبذ القول في الزائد في القرآن الكريم[١٣]، ومما جاء في كتب النحو أن مذهب جمهور البصريين أنَّ (من) تزاد بشرطين، هما إذا كانت الجملة مسبوقة بنفي أو نهي أو استفهام، وإذا كان مجرورها نكرة، وهذا ما نصَّ عليه سيبويه[١٤].

ولم يشترط الأخفش ذلك، إذ يجيز زيادتها في الإيجاب ومجرورها معرفة ، يقول ((وإن شئت جعلته على قولك: "ما رأيت من أحد" تريد: " ما رأيت أحدا" و "هل جاءك من رجل" تريد هل جاءك رجل. فإن قلت: " انما يكون هذا في النفي والاستفهام " فقد جاء في غير ذلك ، قال ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ فهذا ليس باستفهام ولا نفي. وتقول: " زيد من أفضلها" تريد: هو أفضلها))[١٥].

ويرى بعض الباحثين أن هذا ((مذهب الكوفيين أيضاً، بيد أنه يعزى إلى الأخفش وحده في كثير من كتب النحو))[١٦].

والواقع أنَّ القول بزيادة (من) من دون الشرطين السابقين هو ليس مذهب الأخفش

وجميع الكوفيين، وإنَّما هو مذهب بعض الكوفيين كما جاء في كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، قال: ((وأجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط، نحو: " قد كان من مطر"))[١٧].

وكذا أجاز زيادتها مع عدم وجود أحد الشرطين السابقين طائفة من النحويين المتأخرين فأبو علي الفارسي أجاز زيادتها في الإيجاب كما ذكر ابن هشام، قال: ((وقال الفارسي في (وينزل من السماء من جبال فيها من برد): يجوز كون (من ومن) الأخيريتين زائدتين، فجوز الزيادة في الايجاب))[١٨].

وأجاز تلميذه ابن جني في الخصائص زيادتها في الإيجاب ، قال: ((وكذلك قولهم: قد كان من مطر، وقد كان من حديث فخل عني فـ(من) زائدة وهي جارة)) [١٩]. أما الزمخشري فأجاز زيادتها في المعرفة، فقد جاء في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ((وجوز الزمخشري في ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِ مِن بَعْدِهِ مِن جُندٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾ الآية كون المعنى ومن الذي كنا منزلين، فجوز زيادتها مع المعرفة))[٢٠]. ويرى أبو البقاء العكبري جواز زيادتها مع الحال في قول تعالى (ما ننسخ من اية) ، قال: ((ويجوز ان تكون - اي من - زائدة حالا)[٢١].

ثالثاً: الغاء نظرية الاختصاص

دعا الدكتور عائد الحريزي إلى إلغاء نظرية الاختصاص التي أغرم بها النحاة، من أن هناك أدوات مختصة بالأسماء وأدوات مختصة بالأفعال[٢٢]. وقد نسب أبو حيان إلى البصريين أن (لو) لا يليها الاسم، قائلاً: ((ولو عند البصريين لا يليها إلا الفعل، ولا يليها الاسم على إضمار فعل إلا في ضرورة الشعر...)[٢٣]، ثم يزيد أبو حيان: ((وذهب أبو الحسن المجاشعي إلى أنه يجوز أن يليها الفعل ظاهرا أو مضمرا...))[٢٤].

وكان طائفة من النحويين أجازوا مجيء الفعل بعدها مطلقا من دون ضرورة، وهذا ما يتضح في قول المرادي في كتابيه: (الجنى الداني في حروف المعاني)، و(توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك)، إذ يقول في الجنى: ((وقال ابن عصفور: لا يليها فعل مضمر، إلا في الضرورة ، كقول الشاعر: أخلاء لو غير الحمام أصابكم، أو نادر كلام ، كقول حاتم: لو ذات سوار لطمتني.

قلت: والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة ، والنادر بل يكون في فصيح الكلام،

كقوله تعالى " قل: لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي" حذف الفعل، فانفصل الضمير))[٢٥].

ويرى ابن هشام أنه يجوز أن يأتي بعدها اسم قليلا، يقول: ((وتختص (لو) مطلقا بالفعل ويجوز أن يليها قليلا اسم معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله:-

أخلاء لو غير الحمام أصابكم))[٢٦].

وقد شايع الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك رأي المرادي ، قال: ((والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر، بل يكون في فصيح الكلام كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ (الاسراء:١٠٠) حذف الفعل فانفصل الضمير)) [٢٧].

رابعاً: تقديم الفاعل على الفعل.

يرى البصريون أنّ الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، لذا يمتنع على مذهبهم تقديم الفاعل على عامله؛ لكونه كالجزء منه[٢٨]، فإنْ ورد ما ظاهره التقديم وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً، وكون المقدّم إمّا مبتدأ نحو: (زيدٌ قامَ) وإمّا فاعلاً محذوف الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ (التوبة/٦)؛ لأنّ أداة الشّرط مختصة بالجملة الفعليّة[٢٩]. في حين أجاز الكوفيون التقديم، وتبعهم بعض المحدثين[٣٠]، وخالفهم بعضهم الآخر فلم يجز تقديمه كالبصريين[٣١].

وقد أجاز الدكتور عائد الحريزي تقديم الفاعل على فعله مشايعا في ذلك رأي الكوفيين[٣٢].

ونحسب أنّ ما ذهب إليه جمهور البصريين فيه نظر ، فما الضّير في تقديم الفاعل إن دعت الحاجة إلى ذلك، وهذا لا يقدح بفعليّة الجملة ما دام طرفا الإسناد لم يختلفا، إلاّ أنّ لتقديم الفعل معنى ولتأخيره معنى آخر، فقولنا (حضر سعد) جملة تقال لمن كان خالي الذهن، ليس في ذهنه شيء عن حدث الحضور فأخبرته خبراً ابتدائياً، وأما قولنا (سعد حضر) فتقال لمن يعرف بحصول الحدث لكنّه لا يعرف من قام به، فتقدّم له الفاعل لإزالة الوهم عن ذهنه. فضلاً عن ذلك فانّ تقدير فعل بعد الأداة يجعل المعنى واحداً، ولم يكن ثمّة معنى للتقديم، والواقع أنّ معنى التقديم يختلف عن معنى التأخير، وأنّ ما قُدّم فإنّما يُقدّم لغرض معين كالاهتمام أو القصر مثلاً[٣٣]، قال سيبويه: ((... إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهُمْ ببيانه أَعْنَى وإن كانا جميعاً يُهِمّانهم ويَعْنِيانهم))[٣٤].

ونحسب أنّ مذهب الكوفيين أقرب للصواب، فيجوز: ((أنْ يكون الفاعل متقدّماً على فعله، كما يجوز أن يقع متأخّراً عنه، دون خشية من لبس في الجملتين: الاسميّة والفعليّة في حالة تقدّم الفاعل، لأنّ محور الجملة الفعليّة...هو وجود الفعل فيها))[٣٥].

خامساً: تقديم جواب الشرط:

رأى الدكتور عائد الحريزي جواز تقديم جواب الشرط عليه لمجيئه في القرآن الكريم[٣٦]، وقد منع البصريّون تقديم جواب الشرط على كلّ من أداة الشرط وفعله[٣٧]، وهذا الذي منعه البصريّون ورد في القرآن الكريم كثيرا، إذ تقدّم جواب الشرط على أداة الشرط وفعله في كثير من آياته البيّنات، ومنها قوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾.(البقرة: ٣١). فتقدّم جواب الشرط وهو قوله تعالى ((انبئوني)) على أداة الشرط وفعله وهما قوله تعالى ﴿إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾. (البقرة ٢٧٨).

فتقدّم جواب الشرط وهو قوله تعالى ((وذروا)) على أداة الشرط وفعله وهما قوله تعالى ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.

وقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾.(النحل: ١١٤).

فتقدّم جواب الشرط وهو قوله تعالى ﴿فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ﴾ على أداة الشرط وفعله وهما قوله تعالى ﴿إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾. وقوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى﴾.(الأعلى: ٩).

فتقدّم جواب الشرط وهو قوله تعالى ((فذكر)) على أداة الشرط وفعله وهما قوله تعالى ﴿إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى﴾.

وقد تأوّل النحاة الذين منعوا تقديم جواب الشرط ما جاء في كتاب الله العزيز ، فقالوا بأنّ جواب الشرط في الآيات الكريمة وما ماثلها محذوف لدلالة ما تقدّم عليه[٣٨].

وقد تكفّل الدكتور مهدي المخزومي بالردّ على تأويل البصريّين، إذ قال: ((هذه المسألة

ليس فيها إضمار ولا تقدير كذلك، لأنّها جملة شرطيّة ...وليس هناك ما يمنع من تقدّم ذكر الجواب، مادامت الجملة حاوية كلّ مقوماتها ففيها أداة الشرط وفيها عبارة شرط وفيها فوق ذلك ما في أيّة جملة شرطيّة من تعليق أمر على أمر... فلا مجال حينئذ إلى أن نتمحّل كما تمحّلوا تقدير فعل مدلول عليه بالفعل السابق للأداة))[٣٩].

فالقول بأنّ ما تقدّم على أداة الشرط هو جواب الشرط في الآيات الكريمة وليس دليلا عليه هو الـ ((أقرب إلى روح اللغة والاستعمال اللغوي، لأنّه يوفر على المعرب تقديرات لا مسوّغ لها ويجعل المتكلم في حلّ من قيود النحاة وأكثر حريّة في التعبير عن مراده))[٤٠].

وقد أجاز الكوفيّون [٤١]، وكلّ من الأخفش [٤٢](ت: ٢١٥ هـ)، والمبرّد [٤٣] (ت:٢٨٥هـ)، تقديم جواب الشرط مستشهدين بما جاء في كتاب الله والشعر، ومنه قول رؤبة [٤٤]: (من الرجز)

فَرُبَّمَا نَجَّيْتُ مِن تلكَ الدُوَكْ أَوْدَيْت إن لم تحبُ حَبْوَ المُعْتَنِكْ

فتقدّم جواب الشرط وهو((أوديت)) على أداة الشرط وفعله وهما((إن لم تحب..)).

ومن كلّ ما تقدّم يمكن القول بثقة واطمئنان بجواز تقديم جواب الشرط على كلّ من أداة الشرط وفعله، فذلك ما دلّ عليه الاستعمال القرآني[٤٥].

سادساً: إلغاء نظرية العامل.

يرى أحد الباحثين أن: نحو سيبويه بُني على فكرة العامل الدخيلة من منطق أرسطو، وهي فلسفة تؤكد أن الظاهرة الإعرابية هي نتيجة لعامل موجود في الجملة أو مقدّر ثم اقتبس النحاة بعد سيبويه النحو من كتابه، وأسرفوا في نظرية العامل، إذ قسموه على: لفظي ومعنوي، وقسموا اللفظي على قوى وضعيف، وأجازوا للقوي العمل بأكثر من معمولين، في حين لم يجيزوا للضعيف العمل بأكثر من معمول، ثم اختلفوا بجواز تقديم معموله عليه، ولم يكن هذا شأن نحاة البصرة فقط، بل إن نحاة الكوفة ساروا على هذا النهج، لأن الكسائي رأس مدرسة الكوفة أخذ نحوه من علماء البصرة ودرس كتاب سيبويه[٤٦].

وقد دعا الدكتور عائد الحريزي إلى ((إلغاء نظرية العامل أو التخلص منها ما أمكن ذلك، وتدريس العوامل على أنها علامات وصول للوصول إلى سمت كلام العرب))[٤٧].

سابعاً: ترك موضوع التنازع في العمل:

دعا الدكتور عائد الحريزي إلى إلغاء موضوع التنازع لأنه باب خيالي دعت إليه نظرية العامل[٤٨]، ويسمّى أيضاً باب الإعمال[٤٩]، وهو: ((أن يتقدّم في اللفظ عاملان من فعل متصرف أو شبهه، مذكوران في اللفظ فأكثر كثلاثة عوامل، اتفقا في العمل أو اختلفا فيه على معمول واحد، مطلوب لكلّ واحد منهما من حيث المعنى مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً))[٥٠]، ومثّل له سيبويه[٥١] بـ (ضربتُ وضَربَنَى زيدٌ وضربَنى وضربتُ زيداً).

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز إعمال كلّ واحد من العاملين، لكنّهم اختلفوا في الأولى منهما، فذهب البصريون إلى أنّ الثاني أولى به لقربه منه[٥٢]، ووافقهم ابن مضاء بالرّغم من دعوته إلى إلغاء العامل[٥٣]، واختار الكوفيون إعمال الأوّل لتقدّمه[٥٤].

في حين أجاز الفرّاء توجّه العاملين للمعمول إن اتفقا في الإعراب[٥٥]، ((وقال بعض النّحويين يتساويان. وفصل أبو ذر الخشني[٥٦] فقال: إن كان إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار في الأوّل فيختار إعمال الأوّل، وإلاّ فيختار إعمال الثاني)) [٥٧]. في مثل: قام وقعد زيد[٥٨].

ومن هنا دعا الدكتور عائد الحريزي إلى إلغاء هذا الباب قائلا: ((وماذا يستفيد الطالب من اختلاف الكوفيين والبصريين في كون (زيد) في الجملة السابقة فاعلا للفعل الأول أو الثاني وتقدير فاعل محذوف أحدهما ؟ لماذا لا نقول: إن (زيدا) فاعل للفعلين كليهما، ونعدل من قاعدة النحاة لكل فعل فاعل)) [٥٩].

ثامناً: ترك تدريس الاشتغال:

الاشتغال عند النحاة كل اسم بعده فعل أو ما يشبه الفعل، كاسم الفاعل واسم المفعول، اشتغل عنه بضميره أو بمتعلقه، لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه[٦٠]. ومعنى ذلك: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل أو اسم فاعل أو نحوهما، فينصب ذلك الفعل ضميره ولو لم يشتغل بضميره لنصبه نحو: (خالدا أكرمته) و(خالدا انا مكرمه)، فالفعل (أكرم) نصب ضمير خالد، واسم الفاعل اشتغل بضمير خالد، ولو لم يكن هذا الضمير موجودا لنصبا الاسم المتقدم. وللاشتغال صور، وكل هذه الصور تجتمع في عود الضمير

على الاسم المتقدم. وقد اختلف النحاة في ناصب الاسم المشغول عنه، فذهب جمهور النحاة إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبا مماثل للمذكور في نحو: خالدا اكرمته، أي: أكرمت خالدا اكرمته، ويناسبه في المعنى في نحو: خالدا سلمت عليه، والتقدير: حييت خالدا سلمت عليه[٦١]. وذهب الكسائي إلى أن: نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر، وأن الضمير ملغى. وذهب الفراء إلى أن الاسم والضمير منصوبان بالفعل المذكور، لأنهما في المعنى لشيء واحد[٦٢].

لذلك أنّ ما ذهب إليه النحاة من تقدير في هذا الباب مفسد للمعنى، مفسد للجملة، وانه متمشٍ مع الصنعة الإعرابية.، والذي يعنينا هو المعنى.

ومن هنا يرى الدكتور عائد الحريزي: أنه ليس ثمة اشتغال ولا مشغول عنه بهذا المعنى، إنما هو لهجة عربية خاصة، ويمكن إلحاق الاسم المنصوب بباب المفعول به ويجب الأخذ برأي الكوفيين وزعيمهم الفراء في هذه المسألة الذين أعربوا (عبد الله ساعدته) وأن الفعل (ساعد) هو الذي نصب (عبد الله) وضميره العائد اليه[٦٣].

تاسعاً: إعراب خبر كان حالا لا خبرا.

مذهب البصريين أنّها ترفع المبتدأ تشبيهاً له بالفاعل وتنصب الخبر تشبيهاً له بالمفعول[٦٤]، ووافقهم الفرّاء في كونها عاملة في الجزأين، وخالفهم في الخبر فنصبه تشبيهاً له بالحال[٦٥].

ويرى الكوفيون أنّ المبتدأ باقٍ على رفعه، وأنّ عمل (كان وأخواتها) مقتصر على الخبر، وهو منصوب لكونه حالاً[٦٦]. وقد ارتضى قولهم بعض المحدثين [٦٧]، وردّه بعضهم الآخر[٦٨].

وقد دعا الدكتور عائد الحيزي إلى إلحاق باب الأفعال الناقصة بباب الفعل العام يكون إعراب ما بعدها فاعلا وحالا وفاقا للكوفيين[٦٩].

عاشراً: مجيء الحال جامدة:

ذهب الدكتور عائد الحريزي إلى الاعتراف بمجيء الحال جامدة في النحو العربي من غير شروط[٧٠].

وقد اشترط جمهور النحاة اشتقاق الحال، فإذا جاءت جامدة أوجبوا تأويلها بمشتق[٧١].

وفي القرآن الكريم جاءت الحال جامدة في كثير من الآيات الكريمة. وهي في غير حاجة لتأويلها بمشتق، لأنها مفهمة للمعنى المراد ولا حاجة بها إلى أن يتكلف النحاة ويبحثوا عن مشتق بالمعنى نفسه يؤوّلونها به، وهذا ما يتّضح من خلال قوله تعالى: ﴿...وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا...﴾ (الأعراف: ٧٤).

فقد جاء قوله تعالى ((بيوتا)) حالا من قوله تعالى ((الجبال)) ، وهي جامدة ومن التكلف تأويلها بمشتق[٧٢].

و قوله تعالى: ﴿...قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾. (الإسراء: ٦١).

فقوله تعالى ((طينا)) حال من ((من)) في قوله تعالى ((لمن))[٧٣]، وهي جامدة، وليس بها حاجة إلى التأويل بمشتق، هذا إذا كان لها مشتق تؤوّل به.

وقوله تعالى: ﴿...فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾. (مريم:١٧)

فقوله تعالى ((بشرا)) حال من الضمير المستكن في قوله تعالى ((فتمثل))، وهي جامدة، وليس بها حاجة إلى التأويل بمشتق.

ومثل الآيات الكريمة قول العرب: ((هذا بُسرًا أطيبُ منه رُطبًا))

وقد تأوّله النحاة المانعون مجيء الحال جامدة، فقدّروا حالا محذوفة: أي

كائنا بسرًا، وكائنا رطبًا[٧٤].

وقد ردّ عليهم ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) قائلا: ((لا حاجة إلى هذا التكلف لأنّ الحال هو المبين للهيئة... وكلّ ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق))[٧٥].

وأخيراً فقد تبيّن أنّ الحال تأتي جامدة كما أنّها تأتي مشتقّة وأنّ القول بتأويلها بمشتق إذا جاءت جامدة ما هو إلا ضرب من ضروب التكلف الذي ليس له ما يسوّغه[٧٦].

الخاتمة:

١- الحاجة إلى تيسير النحو وتشذيبه وتهذيبه باتت ملحة ولذلك أدلى الدكتور عائد الحريزي بدلوه في تيسير النحو في كتابه النحو كما أراه أنا.

٢- اتكأ الدكتور عائد على القرآن الكريم وما جاء فيه من تراكيب.

٣- امتاز النحو القرآني بالوضوح والسلاسة بعيدا عن التعقيد والتأويل الذي جاء به النحاة.

٤- قبل الدكتور عائد الحريزي أي مذهب في التيسير النحوي ولم يتعصب إلى رأي أو مذهب معين.

٥- يجب الشروع بتعليم الناشئة قواعد سهلة في النحو العربي ونبذ التأويل والتقدير وأطراح العامل الذي أرهق كاهل النحو.

هوامش البحث

(١) المفردات في غريب القرآن:١/ ٦.
(٢) المدارس النّحويّة أسطورة وواقع: ٢٢.
(٣) ظ: الشّواهد والاستشهاد في النّحو: ٢٠٣-٢٠٤.
(٤) الشّواهد والاستشهاد في النّحو:٢١١.
(٥) ظ: النحو كما أراه أنا:٢٣.
(٦) مغني اللبيب: ٢/١٠٤-١٠٥.
(٧) ينظر: النحويون والقرآن:٤٦.
(٨) ظ: النحو كما أراه أنا: ٢٤.
(٩) ينظر: إعراب القرآن ٢/٥٦٤.
(١٠) ينظر: النحويون والقرآن: ٣٦.
(١١) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ١/٢٧٠.
(١٢) دراسات لأسلوب القرآن، القسم الأول: ٢/ ٥٦٠.
(١٣) ظ: النحو كما أراه أنا: ٢٢.
(١٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٣١٥- ٣١٦.

(١٥) معاني القرآن: ١/ ١٠٥.
(١٦) النحويون والقرآن: ١٨.
(١٧) توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: ٢/ ٦٥٠.
(١٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٤٢٨.
(١٩) الخصائص: ١٠٦/٣.
(٢٠) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١/ ٤٢٨، ولم اجد ذلك في الكشاف: ٤/ ١٥-١٦
(٢١) التبيان في إعراب القرآن / ١/ ١٠٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٢٨/١.
(٢٢) ظ: النحو كما أراه أنا: ٢١.
(٢٣) ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٧٢، وينظر: النحويون والقرآن: ٣٣.
(٢٤) ينظر: المصدر نفسه.
(٢٥) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٧، (بترقيم الشاملة اليا)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك: ٣/ ١٣٠٠.
(٢٦) ينظر: أوضح المسالك: ٤/ ٢٢٩.
(٢٧) ينظر: شرح الاشموني على الفية ابن مالك: ٣٧٨/١.
(٢٨) ظ: الخصائص: ٢/ ٢٨٥، وسر صناعة الإعراب: ١/ ٢٢١، وأسرار العربيّة: ٨٩.
(٢٩) ظ: أوضح المسالك: ٢/ ٨٥.
(٣٠) ظ: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦١٥ – ٦١٦، والمساعد: ١/ ٣٨٧، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو: ٣١٩، وفي النّحو العربي- نقد وتوجيه -: ٢٥٣- ٢٣٦، والفعل زمانه وأبنيته: ٢٠٤، ونحو التيسير: ١٢٣، والتطور النّحوي للغة العربيّة: ١٢٥.
(٣١) ظ: جامع الدّروس العربيّة: ٢/ ١٦٥-١٦٦، والنّحو الوافي: ٢/ ٦١-٦٢، وتجديد النّحو: ١٥٣، والجملة العربيّة تأليفها وأقسامها: ١٥٩، والجملة العربيّة – مكوناتها، أنواعها، تحليلها: ٤٥، دراسات في اللغة والنّحو/ د. عبد الكاظم الياسري: ١٢٥.
(٣٢) ظ: النحو كما أراه أنا: ٢٢.
(٣٣) ظ: دلائل الإعجاز: ٩٧، ومعاني النّحو: ٢/ ٤٠- ٤١.
(٣٤) كتاب سيبويه: ١/ ٣٤.
(٣٥) الجملة الفعليّة: ٦٥.
(٣٦) ينظر: النحو كما أراه أنا: ٢٢.
(٣٧)ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٥٧ والفرائد الجديدة: ٢ / ٦١٥.
(٣٨)ظ: شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٥٧ والأشباه والنظائر في النحو: ١٣١/١..واستنباط القاعدة النحوية من القرآن الكريم: ٧٨.

(٣٩)في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٢٩.
(٤٠)ظ: خطى متعثرة: عفيف دمشقية /٩٩.
(٤١) ظ: الفرائد الجديدة: ٦١٥/٢.
(٤٢)ظ: خطى متعثرة: عفيف دمشقية /٩٩.
(٤٣)ظ: الفرائد الجديدة: ٦١٥/٢.
(٤٤) ديوانه: ١١٨.
(٤٥) ظ: استنباط القاعدة النحوية من القرآن الكريم: ٩٠.
(٤٦) ينظر: رأي في الاعراب: ١٢، وجهود الباحثين العراقيين في تيسير النحو: ٨٩.
(٤٧) ظ: النحو كما أراه أنا: ٢١.
(٤٨) ظ: النحو كما أراه أنا: ٢٠.
(٤٩) ظ: أوضح المسالك: ٢/ ١٨٦، وشرح شذور الذهب: ٥٣٩.
(٥٠) شرح الحدود النّحويّة: ٩٩، وظ: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ١٨٢.
(٥١) شرح كتاب سيبويه: ١/ ٧٣.
(٥٢) ظ: كتاب سيبويه: ١/ ٧٤، والمفصّل: ٣٩، وشرح ابن عقيل: ١٦٠/٢.
(٥٣) ظ: الرّد على النّحاة: ١٠١.
(٥٤) ظ: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٨٣، وشرح قطر النّدى: ١٩٩.
(٥٥) ظ: شرح التسهيل: ٢/ ١٦٤، وهمع الهوامع: ٣/ ١١٨.
(٥٦) هو أبو ذر مصعب بن محمّد بن مسعود الخشني النّحوي، عالم أندلسي، برع في الفقه والحديث والنّحو والأدب، ظ: بغية الوعاة: ٢/ ٢٨٧- ٢٨٨.
(٥٧) توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك: ١/ ٢٧٦.
(٥٨)ظ: شرح المفصل: ١ /٧٧، تسهيل الفوائد: ٨٦، الموفي في النحو الكوفي: ٢٣.
(٥٩) ظ: النحو كما أراه أنا: ٢١.
(٦٠) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٧٥/١؛ وشرح ابن عقيل: ١٧٣/١.
(٦١) ينظر: الكتاب: ٤٢/١-٤٣؛ وشرح ابن عقيل: ١٧٤/١.
(٦٢) ينظر: همع الهوامع: ١١٤/٢؛ وشرح ابن عقيل: ١٧٣/١.وجهود الباحثين العراقيين في تيسير النحو: ٦٨.
(٦٣) ينظر: النحو كما أراه أنا: ٢.
(٦٤) ظ: الجمل في النّحو/الخليل: ١٤٤، وكتاب سيبويه: ١/ ٤٥، والمقتضب: ٤/ ٨٦، والأصول في النّحو: ١/ ٨٢.
(٦٥) ظ: همع الهوامع: ١/ ٤٠٩، وحاشية الصّبان: ١/ ٣٢.
(٦٦) ظ: شرح الأشموني: ١/ ٢١٩ .

(٦٧) ظ: في النّحو العربي - نقد وتوجيه -: ١٩٧.
(٦٨) ظ: نحو التيسير: ٨٢.
(٦٩) ظ: النحو كما أراه أنا: ٢١.
(٧٠) ا ظ: النحو كما أراه أنا: ٢١.
(٧١) ظ: شرح الرضي على الكافية: ١ / ٢٠٧، و شرح ابن عقيل: ١ / ٦٢٨ ..
(٧٢) ا ظ: في علم النحو دراسة ومحاورة: ٢٢٠.
(٧٣) ا ظ: المرجع نفسه: ٢٢٠.
(٧٤) ا ظ: شرح الرضي على الكافية: ١ / ٢٠٧.
(٧٥) ا المصدر نفسه: ١ / ٢٠٧.
(٧٦) ظ: استنباط القاعدة النحوية من القرآن الكريم: ٩٠.

قائمة المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب/أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)/تحقيق وشرح ودراسة د.رجب عثمان محمّد- مراجعة د.رمضان عبد التواب/الناشر: مكتبة الخانجي-القاهرة/ط١/١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) /تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد / الناشر: دار الجيل – بيروت/ط٥/١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء محب الدين العكبري(ت٦١٦هـ) تحقيق علي محمد البجاوي، لا . ط، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة .
- تفسير البحر المحيط/محمّد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)/ تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمّد معوض وآخرون/الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/ ط١/ ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك/ بدر الدين الحسن بن القاسم المرادي(ت٧٤٩هـ)/تحقيق: أحمد محمّد عزوز/ الناشر: المكتبة العصرية – بيروت/ط١/١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)/أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ)/الناشر: دار الشعب– القاهرة/د.ت.
- الجنى الداني في حروف المعاني/حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)/تحقيق: طه محسن/الناشر: مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر-جامعة الموصل/١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.
- حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/محمّد بن علي الصّبان(ت١٢٠٦هـ)/ تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي/الناشر: المكتبة العصرية- صيدا-بيروت/ط١/١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

- الخصائص/أبو الفتح عثمان ابن جنّي (ت٣٩٢هـ)/تحقيق: محمّد علي النجار/الناشر: عالم الكتب – بيروت/د.ت.
- دراسات لأسلوب القرآن/محمّد عبد الخالق عضيمة/الناشر: دار الحديث-القاهرة/د.ت.
- دراسات في اللغة والنحو: د. عدنان محمد سلمان، لا . ط، مطابع دار الحكمة، بغداد لا . ت.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب/أبو محمّد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) /تحقيق: عبد الغني الدقر/الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع-سوريا/١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك/ أبو الحسن نو الدين علي بن محمّد بن عيسى(ت٩٠٠هـ)/ قدّم له ووضع هوامشه: حسن حمد - إشراف: د. إميل بديع يعقوب/الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت/ ط١/١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني(ت٧٦٩هـ)/ تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد/ الناشر: دار الفكر - سوريا /١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- شرح المفصّل/ موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي(ت٦٤٣هـ)/تحقيق: مشيخة من الأزهر/عنيت بطبعه ونشره: إدارة الطباعة المنيريّة-مصر.
- الشّواهد والاستشهاد في النّحو/د.عبد الجبار النايلة/الناشر: الزهراء-بغداد/ط١/١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.
- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/أبو القاسم محمود بن عمرو الزّمخشري (ت٥٣٨هـ)/تحقيق: عبد الرزاق المهدي / الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت/د.ت.
- المدارس النّحويّة أسطورة وواقع/د.إبراهيم السامرائي/الناشر: دار الفكر-عمّان/ط١/١٩٨٧م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ جمال الدين عبد الله ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)/تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد /الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر- مطبعة شريعت- إيران/ ط٢/١٣٨٧هـ.
- المفردات في غريب القرآن/ أبو القاسم الحسين بن محمّد(ت٥٠٢هـ)/ تحقيق: محمّد سيد كيلاني /الناشر: دار المعرفة – لبنان/د.ت.
- المقتضب/ أبو العباس محمّد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)/تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة /الناشر: عالم الكتب - بيروت/د.ت.
- نحو الفعل/د.أحمد عبد الستار الجواري/ الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر-بيروت/٢٠٠٦م.
- النحويون والقرآن/د.خليل بنيان الحسون/الناشر: مكتبة الرسالة الحديثة/عمان-الأردن/ط١/١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)/ تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي/الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر/د.ت.